

تحقيق برلماني في محاولات افتتاح فتنة طائفية

السادات يرى أن وضع الحقائق أمام جماهير الأمة الوعية هو السبيل الوحيد

حدث في الخانكة كان آخر المحاولات لتجيئه ضربة إلى الوحدة الوطنية للأمة

وكيل مجلس الشعب يرأس لجنة التحقيق وعضوية ٦ أعضاء من مجلس الشعب

علم متدوب «الاهرام» أن الرئيس أنور السادات قد طلب إلى مجلس الشعب تشكيل لجنة برلمانية خاصة للتحقيق في بعض المحاولات التي جرت أخيراً لافتتاح فتنة طائفية لا يمكن أن يستفيد منها الوطن أو المواطنون في أي وقت فضلاً عن هذا الوقت بالذات.

وكانت وجهة نظر الرئيس السادات أن هناك وسائلين لمعالجة هذا الوقت: الوسيلة التقليدية وهي محاولة تكتم الأمور والتغطية عليها والحلول الوسط

والوسيلة الثانية هي وسيلة المواجهة ووضع الحقائق أمام جماهير الأمة الوعية كلها لكي تستطيع أن تحكم وتفرض على الجميع أن يلزموا حدود مسئoliاتهم تجاه الوحدة الوطنية .
وقد كان آخر المحاولات التي دعت إلى تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية . هو حادث في « الخانكة » . احترق فيه سقف غرفة في مقر جمعية « أصدقاء الكتاب المقدس » .

وأدت تطورات هذا الحادث إلى مضاعفات وردود فعل مختلفة . برغم أنه كانت هناك محاولات لا شك في صدقها لربط الأعصاب والحرص على كل المقدسات الوطنية التي يلزم الحرص عليها .

وكان الرئيس السادات قد تلقى برقيات عديدة من أهالي الخانكة . ومن عدد من رجال الدين . وكان بعد ذلك اتصاله بالسيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب .

وقد اتخذ مجلس الشعب أملاك قرارا . نصه كما يلى :
« قرر مجلس الشعب تشكيل لجنة لتفعيل الحقائق حول الأحداث الطائفية التي وقعت في مركز الخانكة ، والإطلاع على تفاصيل التحقيقات التي أجريت في مجلس الشعب عن حقيقة ما حصل » .

وقد شكلت اللجنة برئاسة الدكتور جمال العطيفي وكيل مجلس ، وعضوية السادة : محمد فؤاد أبو هميسة . عبد المنصف حزير . وكمال الشاذلي . والبرت برسوم ، والدكتور رشدى سعيد ، ومحب استينتو .

وعلم مندوب « الأهرام » إن لجنة التحقيق البرلمانية سوف تستمع إلى أقوال جميع المسؤولين بغير استثناء .

وستبدأ اللجنة بسماع تقرير السيد ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، ثم جميع رجال الأمن في المنطقة ، ثم كل الذين اتصلوا بالوقائع ، ثم تطلع اللجنة على تفاصيل التحقيقات التي أجريت في الموضوع ، وذلك في سبيل التوصل إلى الحقيقة وأعلانها للمواطنين . □